حجم عمليات غسل الأموال وسبل تقديره

بديعة لشهب

باحثة مغربية في العلوم الاقتصادية.

badiaa24173@yahoo.com.

مقدمة

يتمثل الهدف الرئيسي لعمليات غسل الأموال[1]، في محاولة إضفاء الشرعية على العائدات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، وذلك بتحويل السيولة النقدية المتولدة عن هذه الأنشطة إلى أشكال أخرى من الأصول، بما يساعد على تأمين تدفق هذه العائدات المالية غير القانونية وغير المشروعة، بحيث يمكن استثمارها أو استخدامها لاحقاً في أعمال قانونية تزيل عنها الشبهات ومخاطر المصادرة من قبل الأجهزة الأمنية والسلطات الحكومية المعنية.

وقد أدى النمو السريع الذي عرفته الأنشطة الإجرامية، خصوصاً التجارة غير الشرعية في المخدرات، وانتشار المراكز المالية الحرة، والعولمة الاقتصادية. . . إلى حدوث طفرة حقيقية في حجم وأساليب غسل الأموال؛ وهو الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على إيجاد طرق وأساليب خاصة لتقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، حتى تتسنى معرفة مدى تأثيرها في الاقتصاد الدولي والاقتصادات الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين:

يتمثل **الأول** في محاولة تقدير حجم الظاهرة اعتماداً على تقدير حجم عائدات المخدرات؛ أما **الثاني**، فيتعلق بمحاولة تقدير حجم الظاهرة، بالاعتماد على المعطيات الخاصة بمجموع عائدات الأنشطة الإجرامية.

أولاً: تقدير حجم عمليات غسل الأموال اعتماداً على تقدير حجم عائدات التجارة غير الشرعية في المخدرات

من أهم محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، اعتماداً على تقدير حجم عائدات التجارة غير القانونية بالمخدرات، تلك التي اضطلعت بها مجموعة التدخل المالي الدولي (Groupe d'action financière international - GAFI)[2] منذ ١٩٩٠، ففي أول تقاريرها، عمل

(١) يقصد بغسل الأموال «القيام بالعديد من المعاملات (Transactions) الهادفة إلى إخفاء (Dissimuler) الأصل «القذر» للعائدات المالية بغرض استعمالها من طرف من بحوزتهم دون الخضوع لأية متابعة قضائية أو عقاب»، مع ما يكتنف هذا التعريف من عمومية ترجع إلى صعوبة تحديد الأنشطة المولدة «للأموال القذرة»، التي تعود بدورها إلى التباين الذي تعرفه تشريعات مختلف الدول بين ما هو شرعي وما هو غير شرعي فيما يتصل بهذه الأنشطة. انظر: John McDowell et Gary Novis, «Les Conséquances du blanchiment des capitaux et de la délinquence financière,» *Pérspectives écomoniques* (Revue éléctronique du département d'Etat des Etats-Unis), vol. 6, no. 2 (mai 2001), <http://usinfo.state.gov/journals/ites/0501/ijef/Frtoc.htm>.

(٢) أو فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: (Financial Action Task Force FATF)، وقد أُنشئت في باريس سنة ١٩٨٩، من طرف رؤساء دول أو حكومات مجموعة السبع ((Groupe des sept (G7)) (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا). وأسندت إلى هذه المجموعة منذ إنشائها =

خبراء المجموعة في اتجاه تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها في كل دولة من دول المجموعة، بغرض تجميع تلك الإحصاءات، والحصول على تقدير شامل لحجم تلك الأموال في مجموع الدول الأعضاء، كخطوة أولية في اتجاه تقدير الحجم الكلي للأموال التي يتم غسلها على الصعيد العالمي.

وقد اقتصرت المجموعة المذكورة، في محاولتها تقدير حجم عمليات غسل الأموال، على تقدير حجم عائدات التجارة غير الشرعية بالمخدرات، من منطلق أن هذه العائدات تمثل حوالى نصف العائدات الإجرامية(٣)؛ وهو ما اتفقت عليه معظم المنظمات الدولية، رغم كون هذه النسبة تقل كثيراً عن ٥٠ بالمئة في بعض الدول. ففي تايلاند مثلاً، تقدر عائدات ألعاب القمار، والتجارة غير الشرعية بالسلاح، وتهريب المهاجرين، والدعارة على وجه الخصوص؛ بحوالى ٢٤ إلى ٣٢ مليار دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يعادل ميزانية الدولة؛ بينما لا تتجاوز عائدات التجارة غير الشرعية بالمخدرات مليار دولار فقط، ما يبرز أن هذا النشاط ليس سوى نشاط ثانوي في هذا البلد.

بينما نجد في دولة ككولومبيا، أن التجارة غير الشرعية بالمخدرات تشكل المصدر الأساسي للعائدات الإجرامية، رغم أنه ليس الوحيد، حيث إن جزءاً كبيراً من إنتاج كولومبيا من الزمرد، يتم تهريبه ليباع بشكل غير قانوني(٤).

وفي محاولتها تقدير التدفقات المالية (Flux financiers) المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات، اعتمدت مجموعة التدخل المالي الدولي طريقتين، مباشرة وغير مباشرة(٥).

١ ـ **التقدير المباشر** (L’Evaluation directe)

يرتكز أسلوب التقدير المباشر على قياس تدفقات الأموال التي يتم غسلها، انطلاقاً من الإحصاءات المصرفية العالمية، وحسابات رأس المال الخاصة بأرصدة المدفوعات، من خلال تحليل الأخطاء والحسابات الإحصائية التي تم إغفالها. وقد أوكلت مجموعة التدخل هذه المهمة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبالفعل، فقد قام صندوق النقد الدولي بمحاولة لتقدير تدفقات الأموال التي يتم غسلها على المستوى الدولي، مستخدماً في ذلك طريقة التقدير المباشر، وقد خلص إلى نتيجة

= مهمة فحص تقنيات واتجاهات غسل الأموال، وتحليل آثارها على الصعيد المحلي والدولي، والإعلان عن التدابير المواتية (المناسبة) لمكافحة الظاهرة. انظر موقعها على الإنترنت: <http://www1.oecd.org/fatf/MLaundering>.

(٣) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux,» Rapport I, Paris, 7 fevrier 1990.

(٤) Pierre Salama, «L’Economie des narcodollars,» janvier 1999, <http://www.Attac.org/fra/cons/doc/inter5.htm>.

(٥) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux».

مفادها أنه، على الرغم من أن الودائع المدرجة ضمن الحسابات المصرفية الدولية يمكن أن تشتمل على نسبة لا يستهان بها من الأموال المتولدة عن التجارة غير الشرعية بالمخدرات، إلا أنه لا يوجد أي إمكانية لفصل هذه المبالغ، التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الودائع، حيث إن المعطيات الخاصة بالخصوم (Passifs)، ضمن الحسابات المصرفية، تعاني عدم وجود تغطية كافية لها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمصارف الموجودة في المراكز المالية الحرة (CFO).

٢ ـ التقدير غير المباشر (L'Evaluation indirecte)

يقوم أسلوب التقدير غير المباشر على فرضية مفادها أن التدفقات المالية الناتجة من التجارة غير القانونية بالمخدرات، تقابلها في الأصل تدفقات المخدرات نفسها. وتميز مجموعة التدخل بين ثلاثة أساليب غير مباشرة، لتقدير أهمية التدفقات المالية المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات:

أ ـ تقدير حجم الإنتاج (أو البيع) العالمي من المخدرات

يعتمد هذا الأسلوب على تقديرات الإنتاج أو البيع، والتي تحتسب باستعمال سعر التجزئة. غير أن جزءاً فقط من المبالغ التي تم حسابها، يمثل العائدات الجاهزة للغسل؛ لذا، وجب تصحيح تقديرات الإنتاج، أخذاً في الاعتبار تقديرات الاستهلاك المحلي، وتقديرات الفاقد في سلسلة الإنتاج والتوزيع.

لقد قدرت الأمم المتحدة عائدات (Produits)[٦] التجارة غير الشرعية بالمخدرات على المستوى الدولي، لسنة ١٩٨٧، بحوالى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي.

وجاء في دراسة لجون د. ميلار (J. D. Maillard) سنة ١٩٩٨، أن الأرباح السنوية للتجارة غير الشرعية بالمخدرات، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، تقدر بحوالى ١٨٠ مليار دولار أمريكي، أي حوالى ١٢٠ مليار دولار أمريكي يتم غسلها سنوياً[٧].

وبحسب الخبراء، فإن ٥٠ إلى٧٠ بالمئة من عائدات المخدرات في أسواق كندا غير

(٦) تشير مجموعة التدخل المالي الدولية المكلفة بمكافحة غسل الأموال «GAFI» إلى أن التقدير حسب العائدات (Produits) يقصد به تقدير قيمة المبيعات غير الشرعية في المخدرات في المرحلة النهائية دون خصم التكاليف ودون الأخذ بعين الاعتبار أسلوب الدفع سواء كان نقداً أو أغراضاً قيمة. أما التقدير حسب الأرباح (Profits) فيقصد به حساب مجموع الأموال التي جنيت، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من تجارة المخدرات، ثم تخصم منها كل التكاليف؛ كتكلفة الحصول على المخدرات نفسها، وتكلفة المواد الكيميائية الأولية والأساسية، وتكلفة مواد التغليف، وتكاليف النقل، ومصاريف الفساد، وتكاليف المحاميين. . .

(٧) Bernard Castelli, «Les Impacts urbains du recyclage de l'argent de la drogue dans la région des Andes: Un Etat des lieux,» Centre de recherche de l'Ile de France-LSSD, <http://www.unesco.org/most/drugcast.htm>.

الشرعية تكون جاهزة للغسل وإعادة الاستثمار. وبافتراض أن ٥٠ إلى٧٠ بالمئة من الأموال التي يتم غسلها في كندا متأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات، يمكن القول إن حوالى ٥ إلى ١٤ مليار دولار يتم غسلها سنوياً في هذا البلد(٨)، إلا أنه يصعب عملياً الحصول على إحصاءات ذات مصداقية اعتماداً على هذا الأسلوب، وذلك لعدة أسباب، منها:

(١) اختلاف نسب الأرباح بحسب نوع المخدر، فإذا رجعنا إلى التقديرات الأمريكية لأرباح إعادة البيع في الشوارع، نجد أن هذه الأرباح تقدر بحوالى ٢٩ مليار دولار أمريكي بالنسبة إلى الكوكايين، و١٠ مليارات دولار أمريكي بالنسبة إلى الهيروين، و٦٧ مليار بالنسبة إلى القنب. من جهة أخرى، تتحكم نسب الأرباح في طريقة الغسل نفسها؛ فالمنظمات التي تتحكم في تجارة الجملة، على سبيل المثال، تتولد لديها أرباح طائلة، ما يفرض عليها اعتماد أساليب جد معقدة، وعلى مستوى عالٍ من الدقة، عن طريق دورات مالية بالغة التعقيد. أما بالنسبة إلى تجار التجزئة، الذين يقومون بإعادة البيع على مستوى الشوارع، فيمكنهم غسل عائداتهم باستعمال أساليب جد بسيطة، عبر استبدال المخدرات بسلع، وبيع هذه الأخيرة للحصول على أموال سائلة مثلاً.

(٢) مع أن الجزء الأكبر من المخدرات يستهلك في الدول الصناعية، إلا أن كميات لا يستهان بها تستهلك داخل دول الإنتاج؛ الأمر الذي يجعل تقدير هذه الكميات أمراً صعباً.

(٣) كما أنه يصعب تقدير الكمية الكلية المنتجة من بعض أنواع المخدرات، على الصعيد الدولي؛ فبينما تنبت بعض الأنواع في أنحاء مختلفة من دول العالم بشكل عشوائي، كالقنب مثلاً، تنتج أنواع أخرى من المخدرات (كالأمفيتامينات) داخل مختبرات سرية.

عموماً، يمكن القول إن طريقة التقدير المعتمدة على الإنتاج (أو البيع)، لا تمكّن من تحديد حجم التدفقات المالية المتأتية من التجارة غير الشرعية بالمخدرات في كل دولة، والأمر الوحيد الذي يمكن تأكيده، هو كون أغلب هذه العائدات تحقق على مستوى البيع بالتجزئة (إعادة البيع) داخل الدول الصناعية.

ب ـ تقدير الحاجات الاستهلاكية للمدمنين

يتم تقدير عائدات تجارة المخدرات في هذه الحالة، انطلاقاً من معرفة حجم احتياجات المدمنين منها، لكن يبقى لتطبيق هذا الأسلوب أيضاً العديد من العيوب، من أهمها أن أغلب المعلومات الخاصة باستهلاك المخدرات يتم الحصول عليها بواسطة أبحاث ميدانية، ذات مصداقية ضعيفة في معظمها، نظراً إلى أن الأمر يتعلق بنشاط غير شرعي، إضافة إلى كون

(٨) Samuel D. Porteous, «Etude d'impact du crime organisé, points Saillants,» Ministre des Travaux publics et Services gouvernementaux Canada, no. de cat S42-83/1998, <http://sbisrvntweb.uqac.ca/archivage/10979791.pdf>.

عينات الأشخاص المستجوبين في مقر سكناهم، أو في المدارس، يمكن ألا تكون عينة معبرة عن مختلف فئات المدمنين.

ج ـ تقدير كميات المخدرات المصادرة

يتم الاعتماد على المعطيات الخاصة بكميات المخدرات المصادرة بالفعل، في محاولة لمعرفة الكمية الكلية للمخدرات الجاهزة للبيع، بالاستعانة بمُعامل مضاعف (Coefficient multiplicateur)، المقدر بحوالى ٥ إلى ٢٠ بالمئة، بحسب نوع المخدر المصادر، بمتوسط ١٠ بالمئة؛ ويعادل هذا المعامل نسبة المخدرات المصادرة من طرف السلطات.

وفي تقريرها الأول، خلصت مجموعة التدخل المالي الدولي إلى أنه باستعمال مختلف الطرق والأساليب المذكورة، تقدر المبالغ المتولدة عن تجارة المخدرات (الكوكايين والهيروين والقنّب)، بحوالى ١٢٢ مليار دولار أمريكي في السنة في أمريكا وأوروبا، وحوالى ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة من هذه الأموال، أي ما يناهز ٨٥ مليار دولار أمريكي في السنة، تكون جاهزة للغسل أو الاستثمار[٩].

وقد استمرت المجموعة في محاولاتها لتقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، وجاء ذلك في تقاريرها اللاحقة، خصوصاً في تقريريها لعامَي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، و١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، وذلك بالاعتماد على الطريقة نفسها التي عرضتها سنة ١٩٩٠، والمتعلقة بكميات المخدرات المصادرة في دول المجموعة؛ لكن أغلب الدول لا تتوفر على المعطيات الكافية لمساعدتها على الحصول على تقديرات ذات مصداقية[١٠].

ومن بين الأمثلة التطبيقية عن استعمال أسلوب التقدير غير المباشر، المعتمد على تقدير كميات المخدرات المصادرة، الدراسة التي قام بها ستينر (Steiner) في محاولة لتقدير حجم الأموال التي تم غسلها في كولومبيا ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، انطلاقاً من تقدير حجم كميات المخدرات المصادرة بالفعل.

وقد اعتمد في ذلك طريقة حساب بسيطة، بخصم مجموع التكاليف من مجموع العائدات، كتكاليف نقل المخدرات من كولومبيا إلى أمريكا، وتكاليف التصنيع والتحويل باستعمال المواد الكيماوية، وكذلك مصاريف الفساد، وتكاليف القائمين على عمليات غسل الأموال التي يقدرها ستينر بحوالى ٢٠ بالمئة من المبالغ الخالصة التي يرغب في غسلها، من عام ١٩٩٠، حتى عام ١٩٩٥ (انظر الجدول الرقم (١)).

(٩) «Rapport de GAFI sur le blanchiment de capitaux».

(١٠) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l’argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

الجدول الرقم (١)

عائدات تجارة الكوكايين التي تم غسلها من طرف المافيا الكولومبية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

	العائدات الإجمالية			تكلفة المادة الأولية			تكاليف أخرى	العائدات الصافية (القذرة)	تكلفة الغسل (٢٠ بالمئة)	حجم الأموال المغسولة
	حجم المبيعات الفعلية (طن) (١)	سعر البيع مليون دولار/ طن (٢)	قيمة المبيعات الفعلية مليون دولار أمريكي) (٣) =١×٢	الحجم (٤)	السعر (٥)	القيمة (٦) = ٤×٥	(٧)	(٨) = ٣ ـ ٦ ـ ٧	(٩) = ٨×٢٠٪	(١٠) = ٨ ـ ٩
١٩٩٠	٢٨٧,٥	١٧,٦	٥٠٦٠	٤٢٢	٠,٧	٢٩٥	١٨٣٩	٢٩٢٦	٥٨٥	٢٣٤١
١٩٩١	٢٦٣	١٥,٤	٤٠٥٠	٤٧١	٠,٦	٢٨٣	٢٠١٨	١٧٤٩	٣٤٩	١٤٠٠
١٩٩٢	٣١٣,١	١٤,٩	٤٦٥٠	٤٧٧	٠,٧	٣٣٤	٢٠٣٨	٢٢٧٨	٤٥٦	١٨٢٢
١٩٩٣	٢٠٤	١٧,٦	٣٥٩٠	٣٥٣	٠,٩	٣١٨	١٥٦٩	١٧٠٤	٣٤١	١٣٦٣
١٩٩٤	٢٠٧,٤	١٧,٦	٣٦٥٠	٣٧٧	١,٣	٣٢١	١٦٨٩	١٤٧٠	٢٩٤	١١٧٦
١٩٩٥	٢٣٨,٧	١٦,٥	٣٩٣٩	٤٠١	٠,٨		١٨١١	١٨٠٧	٣٦١	١٤٤٦

المصدر: Alfredo Castro Escudero, «Colombia: Mitos y realidades económicas del narcotráfico,» *Comercio Exterior* (Mexico), vol. 74, no. 4 (avril 1997), <http:// www.geocities.com/john_m_koch/colova/colonarco.html>.

وبالطريقة نفسها، يتم استخلاص الجدول الرقم (٢) المتعلق بحجم عائدات التجارة غير القانونية في المخدرات (الكوكايين، الهيروين، الماريجوانا)، التي تعمل المافيا الكولومبية على غسلها.

الجدول الرقم (٢)
حجم عائدات التجارة غير الشرعية في المخدرات
التي يتم غسلها من طرف المافيا الكولومبية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)

السنوات	الكوكايين	الهيرويين	الماريجوانا	المجموع (مليون دولار)
١٩٩٠	٢٣٤١	-	٤٨	٢٣٨٩
١٩٩١	١٤٠٠	٧٥٦	٨٣	٢٢٣٩
١٩٩٢	١٨٢٢	٧٥٦	٨٩	٢٦٦٧
١٩٩٣	١٣٦٣	٧٥٦	٣٦٨	٢٤٨٧
١٩٩٤	١١٧٦	٧٥٦	٣٢٩	٢٢٦١
١٩٩٥	١٤٤٦	٧٥٦	٣٣٣	٢٥٣١

المصدر: المصدر نفسه.

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٢)، أن متوسط الأرباح الصافية، المتولدة عن التجارة غير القانونية بالمخدرات، المغسولة في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، يقدر بحوالى ٢,٤٢٩ مليار دولار أمريكي، مع حد أدنى ٢,٢٣٩ مليار دولار سنة ١٩٩١، وحد أقصى ٢,٦٦٧ مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٢.

وتمثل الأموال المغسولة، المتأتية من التجارة غير القانونية بالمخدرات ما يعادل ٣٥ بالمئة من الصادرات الكولومبية لسنة ١٩٩٢، وحوالى ٣٤ بالمئة سنة ١٩٩٣، و٢٧ بالمئة سنة ١٩٩٤، و٢٤ بالمئة سنة ١٩٩٥. وبمقارنة هذه النسب يلاحظ أنها انخفضت بشكل لافت، ومرد ذلك بالأساس إلى الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الكولومبي ونمو صادراته منذ ١٩٩٤، لكن رغم الانخفاض الذي عرفته هذه النسب، تبقى جد مرتفعة[(١١)].

ثانياً: تقدير حجم عمليات غسل الأموال اعتماداً على تقدير الحجم الكلي لعائدات الأنشطة الإجرامية

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لسنة ١٩٩٣، تحقق الجريمة المنظمة عائدات تتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ مليار دولار أمريكي في السنة، مع نمو سنوي يتراوح بين ١٠ بالمئة، و٦٠ بالمئة. وتقدر الأموال الناجمة عن التجارة غير الشرعية في كل من المخدرات، والسلاح،

(١١) Salama, «L'Economie des narcodollars».

والإنسان؛ إضافة إلى الجرائم المالية الكبرى، بحوالى ٩٠٠ مليار إلى تريليون دولار أمريكي في السنة، أي ما يعادل ضعف تجارة النفط العالمية(١٢).

كما قدر صندوق النقد الدولي (Le Fond monétaire international)، سنة ١٩٩٦، حجم المبالغ التي يتم غسلها على الصعيد الدولي بما يناهز ٢ إلى ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي(١٣)، أي ما بين ٥٩٠ مليار و١,٥ تريليون دولار أمريكي. وتشير بعض الأدبيات إلى أنه تم اعتماد النسبة التي قدرها صندوق النقد الدولي، أي ٢ بالمئة و٥ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، لحساب حجم الأموال التي تغسل في كل دولة من دول العالم على حدة. فبتطبيق نسبة ٢ بالمئة على الناتج المحلي لكندا، على سبيل المثال، يصل حجم الأموال المغسولة في هذه الدولة إلى ١٧ مليار دولار أمريكي كل سنة. لكن على الرغم من اعتراف بعض السلطات المختصة بهذا الأسلوب، إلا أن الإحصاءات المحصل عليها تبقى بعيدة كثيراً عن الدقة(١٤).

كما جرت محاولات أخرى لتقدير حجم الأموال التي يتم غسلها على المستوى الدولي اعتماداً على تقديرات حجم عائدات الأنشطة الإجرامية التي تستنتج بدورها من تقديرات حجم الاقتصاد الخفي. ولإعطاء نظرة شاملة عن أهم طرق وأساليب قياس الاقتصاد الخفي يمكننا الاستعانة بالجدول الرقم (٣). وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديرات الاقتصاد الخفي يمكن أن تتباين تباينا كبيراً، تبعاً للطريقة المعتمدة في التقدير. ولا يمكننا الحديث عن طريقة «مثلى» لقياس حجم الاقتصاد الخفي، فكل أسلوب له جوانب قوة وضعف، ويخلص إلى رؤى ونتائج متفردة.

وقد أثبتت الدراسات المقارنة، أن تعدد أساليب قياس حجم الاقتصاد الخفي، واختلافها، قد يؤدي إلى استنتاجات شديدة التباين عن حجم الاقتصاد الخفي ونموه في بلد معين، في فترة زمنية محددة؛ الأمر الذي يفرض ضرورة توخي الحرص عند استعمال التقديرات التي تعتمد على طريقة واحدة في القياس، أو أثناء إجراء مقارنات بين حجم الاقتصاد الخفي في أكثر من دولة، أو دراسة حالة الاقتصاد الخفي في بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة حينما تكون التقديرات مستخلصة باستخدام أساليب متنوعة(١٥).

(١٢) Intervention de J. Duthel de la Roche, «Droit et Defense,» acte du colloque organise le 19 et le 20 Octobre 1999, p. 177.

(١٣) أوردت **الفاينانشل تايمز** في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ أنه طبقاً للتقديرات التي تم الحصول عليها من المسؤولين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فإن حجم الأموال التي يتم غسلها على الصعيد الدولي تقدر بحوالى (٥٠٠) مليار دولار سنوياً؛ أي ما يعادل ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ولم يتم إعطاء أي أساس لهذه التقديرات، ولربما كانت مستمدة من التحديث غير الرسمي لإحصاءات «GAFI» القديمة. انظر: Peter J. Quirk, «Money Laundering: Muddying the Macro Economy,» *Finance and Development* (March 1997), <http://www.worldbank.org/fandd/english/0397/articles/0110397.htm>.

(١٤) Porteous, «Etude d'impact du crime organisé, points Saillants».

(١٥) فريديريك شنايدر ودومينيك إنستي، «الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي،» **قضايا اقتصادية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٣٠ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ١١ ـ ١٣.

الجدول الرقم (٣)
أهم أساليب قياس الاقتصاد الخفي

الطريقة	أهم السمات
الأساليب المباشرة:	
المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع بيانات المسح.
تدقيق الحسابات الضريبية	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.
الأساليب غير المباشرة:	
إحصاءات الحسابات القومي	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية.
إحصاءات القوى العاملة	تقدير نمو الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.
المعاملات	استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات النقدية في الاقتصاد من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي (غير الرسمي والرسمي)، ثم تقدير حجم اقتصاد الظل بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي.
الطلب على النقود	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الخفاء تتم نقداً، وأن الزيادة في الاقتصاد الخفي سوف تزيد من الطلب على السيولة.
المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء)	تقدير النمو في الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل النمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.

المصدر: فريديريك شنايدر ودومينيك إنستي، «الاختباء وراء الظلال: نمو الاقتصاد الخفي،» **قضايا اقتصادية** (صندوق النقد الدولي)، العدد ٣٠ (آذار/ مارس ٢٠٠٢)، ص ١٢.

من أهم الانتقادات الموجهة إلى استعمال هذا الأسلوب، اعتماده أساساً على إحصاءات الاقتصاد الخفي، التي يتفق الخبراء على كونها لا تشكل، حتى الآن، قاعدة بيانات دقيقة لسببين أساسيين؛ يتصل **الأول** بصعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية، نظراً إلى تعددها وانتشارها في مختلف المجالات الاقتصادية؛ أما **الثاني** هما فيتعلق باختلاف أساليب وطرق القياس، الأمر الذي ينتج منه تعدد مصادر البيانات واختلاف التقديرات من جهة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، حسب أسلوب القياس المتبع.

وبالإضافة إلى التقديرات المعتمدة على حجم الاقتصاد الخفي، فقد جاء في تقرير مجموعة التدخل المالي الدولي لسنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، في محاولاتها لتقدير حجم ظاهرة غسل

الأموال في دول المجموعة؛ أن أغلب الدول لا تتوفر على المعطيات الكافية لمساعدتها على الحصول على تقديرات ذات مصداقية، وكانت أحسن المعلومات المتوفرة تلك المتعلقة بالإحصاءات الخاصة بعدد العمليات المشبوهة المبلغ عنها في كل دولة من الدول الأعضاء والمبالغ المصادرة نتيجة لذلك(١٦).

وبالفعل، فأغلب وأحدث الإحصاءات المتعلقة بحجم عمليات غسل الأموال داخل الدول هي تلك المتعلقة بعدد العمليات المشبوهة المبلغ عنها في كل دولة، ومن بين الأمثلة على ذلك ما جاء في الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤)
عدد البلاغات عن العمليات المشبوهة في بلجيكا (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)

البلاغات المتعلقة بالعمليات المشبوهة / السنوات	مجموع عدد البلاغات	عدد البلاغات الجديدة	عدد البلاغات المحالة على وكيل الملك	المبالغ الخاصة بإجمالي البلاغات المحالة على وكيل الملك (بمليون يورو)	عدد الطعون
٢٠٠٠	١٠١٠٦	١٩١٨	٧٩٨	١١٢١,٤١	٣٩
٢٠٠١	١٢٧٢٣	٢٣٣٥	٩٨٥	٨٠٦,٨٧	٤١
٢٠٠٢	١٣١٢٠	٢٤٧٣	١٠٣٥	٢٧٥٨,٩٥	٢٩
٢٠٠٣	٩٩٥٣	٢٠٣٦	٧٨٣	١١٥٤,٣٤	٣٢
٢٠٠٤	١١٢٣٤	٣١٦٣	٦٦٤	٦٠٠,٢١	٢٩
٢٠٠٥	١٠١٤٨	٣٠٥١	٦٨٦	٦٣٦,٢	٣٤
٢٠٠٦	٩٩٣٨	٣٣٦٧	٩١٢	٧٩٩,٥	٢٣
٢٠٠٧	١٢٨٣٠	٤٩٢٧	١١٦٦	٦٢٣,٧	٦

المصدر: 11ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 17, <http://www.ctif-cfi.be/fr/ra/ra04/Chap3.pdf>, et 14ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 35, <http://www.ctif-cfi.be/doc/fr/ann_rep/2007_fr.pdf>.

يلاحظ من خلال الجدول الرقم (٤)، أن إجمالي عدد البلاغات عن العمليات المشبوهة عرف انخفاضاً ملحوظاً خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، ويعزى التراجع الكبير إلى عدد بلاغات مكاتب الصرافة، بينما عرف ارتفاعا بحوالى ١٣ بالمئة في سنة ٢٠٠٤، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع عدد بلاغات البنوك(١٧)؛ ويمكن تفسير ذلك، على سبيل المثال، بزيادة الإقبال على غسل الأموال من خلال النظام المصرفي مقابل تراجع عمليات الغسل عن طريق مكاتب الصرافة.

(١٦) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l'argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

(١٧) 11ème rapport d'activités annuel 2004, Cellule de Traitement des Informations Financières (CTIF), Belgique, p. 17, <http://www.ctif-cfi.be/fr/ra/ra04/Chap3.pdf>.

كما يمكن تفسير ارتفاع عدد البلاغات المقدمة من طرف البنوك لإدراكها لحجم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن استغلالها من طرف غاسلي الأموال والتي يعد من أخطرها تلك المتعلقة بسمعة البنك.

هذا، وقد لاحظ خبراء مجموعة التدخل المالي الدولي بشكل عام، منذ الأشهر القليلة التي تلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً ملموساً في عدد البلاغات (Déclarations) الخاصة بالعمليات المالية المشبوهة بنسبة تقدر بالضعف في أغلب الدول الأعضاء في المجموعة. وقد عزت المجموعة ذلك الارتفاع المفاجئ إلى سببين أساسيين؛ يتعلق **الأول** برد فعل مباشر على الأحداث، أي إحساس أكبر بخطر استعمال النظام المالي لأغراض إرهابية، أما **الثاني**، فيرتبط بانطلاق التعامل بالعملة الأوروبية اليورو (Euro)، رغم أن مجموعة التدخل المالي الدولي اعتبرت أن السبب الأخير لم يكن له تأثير سوى على عدد البلاغات الخاصة بدول منطقة اليورو[١٨]. علماً بأن أغلب البلاغات كانت من خارج هذه المنطقة، الأمر الذي يبرز الأثر البالغ لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في الزيادة الملحوظة في عدد البلاغات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة[١٩].

لكن رغم توافر الإحصاءات المعتمدة على البلاغات عن العمليات المشبوهة، يرى خبراء مجموعة التدخل أن التقديرات المعتمدة على هذه الطريقة، متفاوتة جداً من دولة إلى أخرى، ما دفع بهم إلى التسليم بحقيقة مفادها، أن مثل هذه الإحصاءات لا يمكنها أن تقود، بحال من الأحوال، إلى إعطاء تقديرات دقيقة، فهي لا تمثل سوى جزء من الحجم الكلي للأموال التي يتم غسلها[٢٠]؛ حيث إن المعطيات الخاصة بالمبالغ المصادرة أثناء التحقيقات والملاحقات، لا يمكن أن تفيد كقاعدة لتقدير مبالغ الأموال ذات الأصل الإجرامي، والتي دخلت بالفعل في دائرة النظام المالي الشرعي. إضافة إلى أن المعلومات المتعلقة بالبلاغات عن العمليات المشبوهة، لا تفيد بالضرورة أن هناك فعلاً عمليات غسل للأموال[٢١].

عموماً، رغم تعدد محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، بقيت هذه المحاولات متواضعة، وذلك راجع إلى عدد من الأسباب، من أهمها:

(١) الطبيعة المستترة لعمليات غسل الأموال نفسها، فالأرباح متأتية من أنشطة إجرامية، وبالتالي لا توثق هذه العمليات ولا يعلن عن قيمة أرباحها، الأمر الذي يجعل عمليات غسل

---

(١٨) الدول أعضاء «GAFI» المنتمية إلى منطقة اليورو هي: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسومبورغ، هولندا، البرتغال. وأغلب البلاغات الخاصة بهذه الدول كانت من طرف مكاتب الصرف.

(١٩) Rapport du GAFI sur les typologies du blanchiment de capitaux (2002-2003), GAFI (XIV), 14 février 2003.

(٢٠) Rapport du GAFI sur les typologies du blanchiment de l'argent (1996-1997), GAFI (VIII) février 1997.

(٢١) Rapport du GAFI (VII) sur les typologies du blanchiment de l'argent (1995- 1996), 28 juin 1996.

الأموال خارج نطاق الإحصاءات الاقتصادية الرسمية، كما هو الحال بالنسبة إلى مختلف أنشطة الاقتصاد الخفي.

(٢) صعوبة حصر كافة الأنشطة الإجرامية المرتبطة بعمليات غسل الأموال، نظراً إلى تعددها وانتشارها، إضافة إلى صعوبة الكشف عن مختلف الأساليب المتبعة في عمليات الغسل، للقدرة الفائقة للقائمين على عمليات الغسل، على استحداث أساليب جديدة ومبتكرة، تماماً كلما لاحظوا أن أساليبهم كشفت من طرف السلطات المعنية بمكافحة ظاهرة غسل الأموال.

(٣) الطبيعة الدولية التي اكتسبتها عمليات غسل الأموال، لارتباطها بأنشطة الجريمة المنظمة الدولية، ما يزيد من صعوبة التوصل إلى تقديرات ذات مصداقية حول حجم عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي. فغاسلو الأموال يعملون على الاستفادة من الفروق بين البلدان، في ما يتعلق بأنظمة وقوانين مكافحة عمليات الغسل، ومن ضعف التعاون الدولي في هذا المجال، وكذا من الامتيازات التي تقدمها المراكز المالية الحرة.

(٤) أثناء محاولات تقدير حجم ظاهرة غسل الأموال، لا يؤخذ في الاعتبار تراكم حجم رأس المال الإجرامي الأصلي، فبحسب فيليب بروييه (Philippe Broyer)، الأموال المغسولة هي كذلك مصدر لدخول «عائدات»، ذلك أنه بعد استثمارها أو توظيفها، تولد أرباحاً جديدة[٢٢].

(٥) قرار غسل الأموال مرتبط بصاحب الأموال نفسه، حيث يمكن لهذا الأخير المفاضلة بين غسل هذه الأموال أو استثمارها مباشرة أو استهلاكها، بحسب تقديره لمدى ضرورة عملية الغسل. فوفقاً لبيار كوب (Pièrre Kopp)، يمكن للمجرم الاحتفاظ بعائده الإجرامي في شكل أموال سائلة، وهو ما رمز إليه بـ (Y^C).

لكن إمكانية استفادته من هذه الأموال ستكون محدودة[٢٣]، نظراً إلى أنه لا يمكنه استعمالها في مختلف المعاملات التي يرغب في إتمامها، كما هو الحال بالنسبة إلى شراء بيت أو شركة مثلاً، وهو ما عبر عنه بيار كوب بالمُعامل (β) مع أن ($1 > \beta > 0$). ويعبر هذا المُعامل عن كون هذه الأموال محدودة الاستعمال. كما يمكن للمجرم أن يقرر غسل عائداته الإجرامية، ولإتمام هذه العملية يتوجب عليه الدفع لوسطاء وهو ما رمز إليه بيير كوب بـ (Z) باعتبارها تكلفة الغسل التي من المفترض أن تكون نسبة معينة من الأموال التي سيتم غسلها مع أن ($Z = z. YC$)، وبما أن هناك احتمال (α) بأن تكشف العملية من طرف السلطات الرقابية عندها يضطر المجرم إلى دفع تكلفة مالية (غرامة مالية) (f). ويجمل بيار كوب مستويات المنفعة التي تعود على المجرم في مختلف الاحتمالات الممكنة كالآتي:

(٢٢) Philippe Broyer, *L'Argent sale dans les réseaux du blanchiment*, préf. de Pièrre Lacoste, Economie et innovation (Paris; Montréal (Québec); Budapest: L'Harmattan, 2000), p. 10.

(٢٣) أغلب الدول تحدد سقفاً معيناً للأموال السائلة الممكن استعمالها في تسوية المعاملات.

إذا قرر المجرم عدم غسل أمواله : U(Y1) = YC- â YC

إذا غسل أمواله ولم يتم كشفه : U(YS) = YC-z.YC

إذا غسل أمواله وتم توقيفه : U(Ye) = YC- z. YC-f

إذاً المنفعة المتوقعة من عملية الغسل بالنسبة إلى المجرم تكتب كالتالي : E [U(Y)] = (1-α) U(YS) + αU(Ye).

وبافتراض أن المجرم محايد بالنسبة إلى المخاطر، ويعلم الاحتمال (α) الذي يعني إمكانية توقيفه و(z) أي التكلفة التي عليه دفعها لغسل أمواله، فهو لا يقدم على عملية الغسل، إلا إذا كانت النتيجة (b) لهذه الاستراتيجية أكبر من (α f)، علماً بأن b = YC (α-z) > α f[(٢٤)].

خلاصة

رغم الصعوبات الملازمة لكل محاولات تقدير حجم الأموال التي يتم غسلها، المرتبطة بالأساس بعدم توفر غالبية الدول على معطيات كافية تساعدها على الحصول على تقديرات مقنعة، التي ترجع بدورها إلى الطبيعة المستترة والمعقدة لظاهرة غسل الأموال، إلا أنه يبقى من المفيد تتبع كل المحاولات في هذا الاتجاه، بغرض بلورة وتطوير أساليب أكثر دقة لقياس وتقدير حجم الظاهرة ■

(٢٤) Pierre Kopp, «Criminalité financière et blanchiment: Le Choix des armes,» dans: Philippe Broyer, Jean-Paul Garcia et Raoul d'Estaintot, *Criminalité financière: Le Blanchiment de l'argent sale et le financement du terrorisme passent aussi par les enterprises*, sous la codir. de Ludovic François, Pascal Chaigneau et Marc Chesney; préf. Jean-Luc Neyaut (Paris: Ed. d'Organisation, 2002), p. 4.